وابدع لم تهتدوا لم تكونوا بمعرفة الاوزان لكم الحان وعلم الموسيقى هو علم يعرف به
الانغام وانواعها ونسبتها فيعاودون اى المذكورون فى كلام الله تعالى لتعذر فهم
اخرهم اومكانه فى التنسيق لك اى اشعار المعتبر فيه ذلك والعرل التولان
فى الحسان والمثنوات كمثنوى ملاى رومى صح لا يكاد اى لا يقارب التباعد له
منهم عند ذلك بعضهم تراعاتهم لما ذكر فتخرجون بها عن الافصاح من كثرة التوات
بفتح المثناة والغين المعجمة جمع غنة بغنى فتكون كسجدة وسجدات والتقطيعات
لحروف الكلمات باعتبار الاوزان فانه اى هذا المحدث لو ترك ما شاع اليوم
واسموه الالحان بفتح الهمزة جمع صوت كجبل واجبال فى الاسلام تنازعه الاوصاف
المضافان والمضافان اليه قبله وانما كان بهذه المنزلة لانه تعبير للكتاب وترتفع
بعض الفاظه وترى معشر العلماء او بالفوقية اى انتم الصالح للخطاب من الاثنى فى
الام ادنى الاقوال واهون الاحوال عند اى عند الموصوف بما ذكر ان يوصف بكونه
متعمدا للفاعل والمجتنبة مبنيا للمفعول على التابع كذلك التكبير عليه لتعذر ان
قدروا الا فندبت عنه كما ذهبا له وعلى التالى كذلك التقرير لما يلتبس بمعنى معصية
الاصرار عليها وقال النووى هو من ابنية الشافعية ومحققهم فى البيان بكسر الثاء المثلثة
وسكون الباء الموحدة بعدها ياء تحتية فى احكام واداب حملة القرآن قال قاضى القضاة
يعتقد فى التغبير به بانه عوام على اللحن اطلاقه على غير ما ذكر واصيب بان التحريم على الواضع
لا على الناطق به بعد الوضع وتوقف بعضهم فى تحريم اطلاق ما ذكر قال والمراد بالقرينة ما فى
قضاة عصره او نفته وقد انكر ذلك على الماوردى من كتب به فكم يلتفت لذلك
ويقع على تلقينه به والمراد بالحسن على الماوردى لانه صاحب الحاوى الكبير فى كتاب
الحاوى القراءة بالالحان الموضوعة المستمدة بالموسيقى وقد نبه لاخراج الاصلية
لحون العرب من عند النفس بما تكلف ان اخرجت لفظ القرآن عن صيغته التى ورد بها
بادخال حرف منه او اخراج حرف منه الظرف متعلق بادخال وباخراج الاول
بالاول والثانى بالثانى وظاهر ان المجتبة غير معتبرة بل اذا ادخل حركة او اخرجها كذلك اتبع
او قصر ممدودا او مد مقصورا او بسط اى طول للحرف فخرج به ما يسبب تطبيطه
اللفظ فيصير خفيا ويلتبس به المعنى للزيادة او النقص او الا ترى ان الافصح
المتعمد به قصر الفاعل فلو قصر الممدود او مد المقصور او عكس التبس فهو
تغيير للقرآن وتصرف فيه بالم يؤذن به يقتضى به القارئ ويأثم به المستمع اذا قاصد السمع

لانه

لانه اى القارئ لانك كذلك عدل اى مال به عن نهجه بفتح اوليه وهو الطريق و
المنهاج الطريق الواضح القويم اى المستقيم الذى جاء عليه من عند الله تعالى الا اعوجاج و
اى التغيير واما تكلم قرآنا عربيا غير ذى عوج فاوضحه هذا القارئ بفعله ذلك
عن وصفه الذى جعله الباري فاذا تقرر هذا اى المنقول عن الائمة المجتهدين
فالمراد بالتغنى فى حديث الوعيد كما لم يحدث ليس منا من لم يتغن بالقرآن اما الجهد
من يتغنى اصلا والاعلان والافصاح فما يحتاج اليه بالبناء للفاعل اولى اى القارئ
وذلك كما حاجة التعليم والاتعاظ من سنة التفكة تذكر بضمتين وطرد الشيطان وتوليده
الى التوحيد لكل للتغنى على ما ذكر وقوعه اى الجهر به موضع التغبير للتغنى فى الحديث الآخر
ما اذن الله لشئ لحديث واما الاستغناء بالقرآن عن الاشعار واحاديث الناس
فليكون من الغنى ضد الفقر لامن الغناء الممدود وقد ورد التغنى بهذا المعنى فى احاديث
اخر او المراد به التجويد هو اداء الحروف حقها والترتيل للقراءة بالافصاح بالوقوف
وابانتها قائمة اى التجويد او الترتيل او ما ذكرهما زين للقرآن لاستماع الاحسن
لتدبره بالواو بمعنى تحسين الصوت وفى نسخة بحسن الصوت والصلاة من
التغبير واما فى حديث ما اذن الى وجوه فاحد هذه الوجوه يحمل عليه قوله يتغنى بالقرآن
بمعنى زيادة تحسين الصوت كما علمت من حسن اصواتهم بل الحق ان تحسينه اولى
الوجوه فيه اى فى ذلك الحديث على رواية حسن الصوت فان ذكر الوصف موذن
بان تحسين الصوت به محمود مندوب وبهذه الوجوه المذكورة فى مطلق احاديث
الباب وحديث ما اذن ذكرها الامام النووى فى شرح المهذب واكمل الدين فى شرح هذه الاحاديث
والاقوال شافعى والاخر حنفى وانه اعلم الثامن عشر من الاداب اللسانية افشاء
اى اشاعة السر وهو مصدر مضاف الى الفاعل وسبب اذاعته ان الانسان قد تنتابه افكاره
ومعلمه وكلما هو منسوب الى الفعل المختص به ولو لانه ثم وكل المعطية بالجهار باظهار
ما عنها ما ظهرت الاسرار فكما حمل العقل كل طبقات القوة الفعل قيدها وزمها بالعقل كذا فى
التيسير اخرج ابو داود والموزلى بقوله وبالسند حسن عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال المجالس بالامانة اى جميعها ملابس لكون ما وقع فيه قولا او غيره
امانة عند اهله لا يجوز اخبانه فيه ما فشاه للغير الا ثلثة اى من المجالس سفك دم
حرام اى جلسة وضعه بعضهم بتقطيعها فلم تعد من المضاف اما اراقة دم امرء بغير حق
وفرج حرام اى وطؤه عادة الزنا واقتطاع مال لمسلم او ذمى بغير حق فى قال